منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

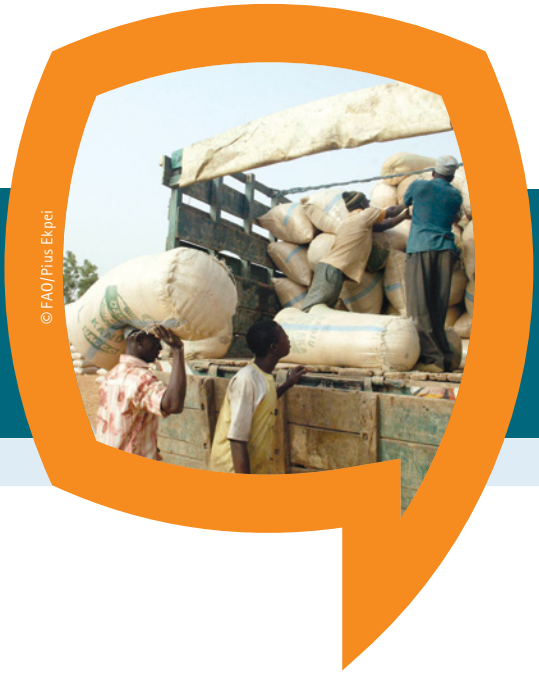
© FAO/Pius Ekpei

منتدى الأمن الغذائي والتغذية في افريقيا

ملخص المناقشة الإلكترونية رقم 15
التي أُجريت في الفترة من 05.05.2020 إلى 02.06.2020

المنتدى العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتنمية الزراعية: التحديات والآفاق

نبذة عن هذه المناقشة الإلكترونية

تلخص هذه الوثيقة المناقشة الإلكترونية التي حملت عنوان اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتنمية الزراعية: التحديات والآفاق، التي أُجريت على منتدى منظمة الأغذية والزراعة العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية في الفترة من 5 مايو/آيار إلى 2 يونيو/حزيران 2020. أدار هذه المناقشة Jean Senahoun من مكتب منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الإقليمي لأفريقيا في أكرا، غانا.

هدفت هذه المناقشة الإلكترونية إلى تبادل الأفكار حول التحديات والآفاق المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القطاع الزراعي بأفريقيا، وآثارها على الأمن الغذائي والتغذية. تبادل المشاركون الأفكار حول التأثيرات المحتملة على منطقة التجارة بشكل عام، وعلى الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، تم تناول قضية التجارة غير الرسمية عبر الحدود، وكيفية تناولها في سياق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. أخيرًا، عرضت المناقشة تعليقات شددت على الحاجة إلى إضفاء طابع المشاركة على عمليات صنع السياسات ذات الصلة بالمنطقة.

طوال فترة المناقشة التي استمرت لأربعة أسابيع، قدم مشاركون من 17 دولة 25 مساهمة. مقدمة الموضوع وأسئلة المناقشة المقترحة، وكذلك المساهمات المقدمة من المشاركين، مُتاحة على صفحة المناقشة على الرابط:
www.fao.org/fsnforum/activities/discussions/AFCFTA

1. التحديات المحتملة أمام تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشكل عام

ناقش بعض المشاركين التأثير المحتمل لتنفيذ الاتفاقية بوجه عام، وكثيرًا ما أشاروا إلى التحديات التي يمكن أن تظهر أثناء مرحلة التنفيذ. كما يعتقدون أن منطقة التجارة يُمكن أن تساعد أفريقيا على تحقيق إمكاناتها الزراعية والاقتصادية (Souré Alpha Ousmane وEmile Houngbo) وتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال تعزيز مساحات التجارة في المنتجات الزراعية والمواد الغذائية. لكن في الوقت نفسه، شدد آخرون على أن التنفيذ الفعال للاتفاقية قد يكون صعبًا نظرًا لأن الترتيبات القارية والإقليمية غالبًا لا تعمل في إفريقيا بسبب القرارات والممارسات الوطنية المتناقضة والافتقار العام للتكامل بين الدول الأفريقية (Emile Houngbo). لذلك، لا بد من الاستفادة من تجارب الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات المماثلة الأخرى، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Emile Houngbo و Puff Ray Mukwaya)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق إفريقيا (Puff Ray Mukwaya و Titus Msagati). علاوةً على ذلك، ينبغي دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإطلاق مبادرات تساعد على زيادة اهتمام البلدان بإنشائها (Emile Houngbo).

كما سلط مشاركون آخرون الضوء على التحديات المحتملة أمام التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار البعض إلى حقيقة أن الأدبيات تحتوي على العديد من الأمثلة لحكومات أفريقية تتدخل بشكل متكرر في التجارة الحرة، وتميل هذه الحكومات تحديدًا إلى حظر تصدير الأغذية الأساسية عند ظهور أول إشارة لاحتمالية نقصها محليًا، الأمر الذي قد يقوض الثقة في المصادر الأفريقية (Mafa Chipeta). وأشارت تعليقات أخرى إلى عدم وجود بيانات عن الزراعة بسبب نقص آليات جمع البيانات والتعاون بين الدول الموقعة على الاتفاقية. وتساءل المشاركون عن كيفية تحسين مراقبة تحركات المنتجات الزراعية عبر الحدود، وكيف يمكن جمع البيانات المتعلقة بذلك وإتاحتها واستخدامها (John Ede). تجعل حقيقة افتقار جزء كبير من التجارة عبر الحدود إلى الطابع الرسمي، وبالتالي عدم تسجيله، من الصعب تكوين تقديرات دقيقة (Dick Tinsley).

تناول المشاركون في النهاية مسألة ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة بشكل عام يمكن أن تحقق النتائج المرجوة على أرض الواقع. وتساءل أحدهم إلى أي مدى تعتبر التجارة الحرة حقًا "حرة"، مشيرًا إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة غالبًا ما تنطوي على تكاليف اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة. لذلك، قبل اتخاذ قرارات بشأن هذه الاتفاقيات، ينبغي أن يكون لدى البلدان فكرة واضحة عن الفوائد والتكاليف المترتبة عليها (Dugasa Dirbaba). وأكد مشارك آخر أن العديد من اتفاقيات تحرير التجارة قد تم التخلي عنها في نهاية المطاف بسبب أوجه القصور في السوق. وفي الواقع، غالبًا ما تكون الأسواق غير قادرة على أداء وظيفتها الحقيقية، وهي تعديل العرض ليتناسب مع الطلب، وغالبًا ما تكون تكاليف تصحيح أوجه قصور السوق تلك أعلى بكثير من الفوائد المحققة من التجارة. وبما أن هذه القضية تنطبق أيضًا على تجارة المنتجات الغذائية، التي يتزايد عليها الطلب، فإن اتفاقيات التجارة الحرة غير مُوصى بها للبلدان ذات الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي (Jean-Marc Boussard).

2. تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

أشار أحد المشاركين إلى أن تأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيعتمد إلى حد كبير على السياسات والممارسات الوطنية والمحلية القائمة. وإن الفهم الجيد لأسباب انعدام الأمن الغذائي الوطني والاستراتيجيات التشغيلية الموضوعة بالفعل للأمن الغذائي والتنمية الزراعية على وجه التحديد من شأنه أن يساعد الحكومات على اتخاذ وضعًا مناسبًا في عمليات صنع السياسات في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما سيساهم بدوره في تحسين فرصة استفادة هذه البلدان بالفعل من منطقة التجارة (Eileen Omosa).

وأشار بعض المشاركين إلى الآثار الإيجابية المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية على الأمن الغذائي، دافعين بأن منطقة التجارة يمكن أن تساعد في تسهيل الوصول إلى إمدادات أكبر من المنتجات الغذائية الأقل سعرًا والأعلى جودة (David Michael). ولكنهم أكدوا أيضًا على الحاجة إلى التأكد من أن الإنتاج الغذائي الوطني يلبي أولاً طلب السوق المحلية قبل أن تشارك البلدان في حركة التصدير. ومثالا على ذلك، أشار المشاركون إلى السنغال، فهو بلد غني بالموارد السمكية ولكن حركة التجارة الدولية هناك أدت إلى ندرة الأسماك في السوق المحلية. في هذا السياق القطري المحدد، ينبغي أن تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تجنب اتفاقيات الصيد غير المواتية، وأن تضمن بدلاً من ذلك توفير ما يكفي من الإمدادات المحلية من الأسماك لتعزيز النظم الغذائية الغنية بالبروتين لسكان البلاد (Jacques Diouf). وبوجه عام، وفي سياق الاتفاقية، يجب وضع سياسة قارية ذات حدود دُنيا محددة لتحديد متى تتمتع البلدان بالأمن الغذائي الكافي لتصدير فائض إنتاجها إلى بلدان أفريقية أخرى (Mary Mwema و Eileen Omosa). وبالمثل، أشار مساهم آخر إلى ضرورة أن تضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حصول البلدان على حد أدنى معين من الإمدادات الغذائية، خاصةً في الحالات التي قد تنقطع فيها تلك الإمدادات، مثل فترات الجفاف (David Michael). وفي الواقع، لن تتمكن السوق الحرة المشتركة وحدها من أن تضمن التوزيع العادل للأغذية (Thomas Hinkelmann).

تتعلق قضية أخرى خاصة بجانبي العرض والطلب في السوق بحقيقة أن معظم البلدان الأفريقية كانت تعاني من عجز زراعي لعدة عقود، بينما تفترض التجارة المتزايدة وجود فوائض يمكن تداولها بعد ذلك. علاوةً على ذلك، إن الأفضليات الغذائية، التي تتأثر جزئيًا بالمساعدات الغذائية وصفقات التجارة التفضيلية، تتحول بشكل متزايد نحو سلع بعينها مثل القمح، ذلك المحصول الذي لن تكون إفريقيا من المنتجين المتنافسين في إنتاجه على مستوى العالم. ووفقًا للمشاركين، يمكن أن تتمثل استراتيجية الحكومات لتسهيل المشاركة في زيادة فرص التجارة في تقديم دعم هادف لزراعة القليل من السلع الأساسية (Mafa Chipeta). وأكد مشارك آخر على أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قد تساعد في

© FAO/Amine Landoulsi

© FAO/Filipe Branquinho

تنشيط الإنتاج الزراعي لأفريقيا من حيث الإنتاجية وسلامة الغذاء. إلى جانب ذلك، استجابةً لتفضيلات الطعام المتنوعة، يُمكن تشجيع ريادة الأعمال في الأنشطة ذات القيمة المضافة (Mary Mwema). وتعد المنصات الرقمية التي تتضمن بيانات آنية عن الطلب والعرض على الغذاء أداة مهمة لتسهيل التجارة الدولية، وترجع جدوى هذه المنصات بشكل خاص لاختلاف الأحوال الجوية والظروف المناخية في جميع أنحاء القارة بالإضافة إلى الطابع الموسمي للمنتجات الغذائية (Victor Iwuoha).

كما ناقش المشاركون التأثير المحتمل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الحالية بين بلدان الشمال والجنوب. وشدد البعض على أنه في حين أن زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية يتطلب إصلاحات واسعة النطاق ومعقدة من أجل تحقيق إمكاناته الكاملة، فإن المكاسب طويلة الأجل المتمثلة في خلق فرص العمل وتعزيز توافر المواد الخام والأغذية المتنوعة ستكون جمة. وستتجاوز هذه الفوائد إلى حد بعيد الفوائد قصيرة الأجل التي تحققها التجارة التقليدية مع المستعمرين السابقين لأفريقيا الذين حاصروا البلدان الأفريقية لسنوات طويلة (Ernest Molua). ولكن في الوقت نفسه، شدد المساهمون على أن الاتفاقية لا تمنع بالضرورة تسلل الشركات غير الأفريقية إلى نظم الأغذية الأفريقية، حيث يتساءل المشاركون تحديدًا عما إذا كانت "قواعد المنشأ" كافية في هذا الصدد (المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي). وقد قدم الاتحاد الأوروبي الدعم الفعال لمنطقة التجارة، حيث يعتبرها فرصة عظيمة لسوق التصدير الأوروبية. على مدار العقد الماضي، فرضت بعض البلدان الأفريقية قيودًا على الواردات أو تعريفات مرتفعة على منتجات الاتحاد الأوروبي بسبب الآثار السلبية لهذه الصادرات الزراعية المدعومة على المزارعين الأفارقة. ومع ذلك، أبرم الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة اتفاقيات تجارية ثنائية مع عدد قليل من البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث تلتزم تلك البلدان بإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية للاتحاد الأوروبي، وتفرض تعريفات منخفضة على المنتجات الزراعية، وهو ما يعمل على تسهيل التصدير غير المقيد لهذه المنتجات. وقد يرى البعض أن "قواعد المنشأ" ستعالج هذه القضية، لكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لم توافق عليها بعد، لذا ينبغي التفاوض جيدًا حول كيفية تحديد قواعد المنشأ تلك لتجنب استغلالها من قبل الكيانات غير الأفريقية للوصول إلى السوق (Lizzy). وقد شدد المشاركون على أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يريد حقًا احترام المصالح الأفريقية والمساعدة في تعزيز الزراعة المستدامة، فلا بد من تجميد اتفاقيات التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية، كما ينبغي منح البلدان الأفريقية حرية الوصول إلى السوق الأوروبية لتسويق منتجاتها الزراعية (Brot für die Welt).

أشار المشاركون إلى أن إزالة الحواجز التجارية يمكن أن يمهد الطريق لشركات الأغذية الزراعية الأفريقية القوية لاستبعاد صغار منتجي الأغذية وتجارها، مما يؤدي إلى فقدان سُبل كسب عيشهم (المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي، Brot für die Welt، Jessie Rivera Fagan، Victor Iwuoha). وفي الواقع، يواجه المنتجون أصحاب الحيازات الصغيرة صعوبات أكبر في الوصول إلى أسواق التصدير مقارنة بمتوسطي وكبار المنتجين (Dick Tinsley وJessie Rivera Fagan)، فلا يستطيع الكثير منهم إنتاج الفائض اللازم للتصدير، كما تتجه جودة منتجاتهم إلى الانخفاض

مقارنةً بالمزارع الكبيرة (Dick Tinsley)، وترتفع تكاليف تلبية معايير الجودة العالمية بشكل غير متناسب بالنسبة لهم (David Michael و Dick Tinsley). لذلك، من الأهمية بمكان دعم المزارعين وغيرهم من الجهات الفاعلة الصغيرة لضمان استفادتهم من الفرص التجارية المتزايدة (Jessie Rivera Fagan). في هذا الشأن، تعتبر جمعيات المزارعين والتجار ذات الإدارة الجيدة ذات أهمية حاسمة لتحسين الموقف التفاوضي لهذه الجهات الفاعلة وتعزيز رأيها في عمليات صنع القرار (Eileen Omosa). علاوةً على ذلك، يمكن أن يساعد برنامج الشراكة في بناء قدرات المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيل الشراكات مع أكبر الجهات الفاعلة، مع التركيز في الوقت نفسه على تعزيز تحسين الإنتاجية وزيادة استخدام الحلول المبتكرة (David Michael).

شدد المشاركون على أن إعطاء الأولوية لسلاسل القيمة الإقليمية بدلا من سلاسل القيمة العالمية قد يكون بمثابة خطوة إلى الأمام، إلا أنه لا يعالج تلقائيًا قضايا العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وفي هذا الشأن، تكتسب مسألة تحديد تعريف التنمية الزراعية المفترض تطبيقه في سياق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أهمية بالغة. ويبدو أن الهدف هنا هو توحيد النظم الغذائية، وبالتالي تصنيعها، وكذلك بناء قوة الشركات الأفريقية، على الرغم من حقيقة أن التجربة أظهرت أن هذا النوع من النظام يسفر عن زيادة عدم المساواة. وبدلاً من ذلك، ينبغي النظر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأنها فرصة لتعزيز النظم الغذائية التي تُركز على السكان والطبيعة على أساس السيادة الغذائية. علاوةً على ذلك، ينبغي تنظيم تحرير التجارة بما يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي أن يكون مصحوبًا بسياسات التنمية الحكومية التي تُخضع التجارة لجداول أعمال التنمية التي تحركها الديمقراطية. ودفع المشاركون بأن التكامل الإقليمي ينبغي أن يتعلق أيضًا بتعزيز تدفق المعرفة بين المزارعين وتجار الأغذية وموزعيها، وكذلك بدعم أنظمة الأغذية المحلية. بعبارات أعم، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التكامل يعد أمرًا بالغ الأهمية حتى يتسنى منع الجهات الفاعلة القوية من ممارسة تأثير لا مُسوغ له، كما ينبغي أن تكون عمليات المفاوضات والتخطيط مفتوحة بالكامل لمشاركة المجتمع المدني (المركز الأفريقي للتنوع البيولوجي).

المنتجات الحساسة والمنتجات المستبعدة والسلع الغذائية والأمن الغذائي

في سياق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التزمت البلدان بتحرير كافة الحركات التجارية تقريبًا من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على ٩٠ في المائة من سلعها. أما نسبة العشرة في المائة المتبقية، فيتم تقسيمها بين المنتجات الحساسة والمستبعدة التي لا يُقترح تخفيض تعريفتها، ولكن لم يتم بعد وضع قائمة بهذه المنتجات. أشار بعض المساهمين إلى أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تقتصر هذه القائمة على عدد صغير جدًا من المنتجات الغذائية الأساسية (David Michael). ومع ذلك، قد تميل الحكومات إلى تصنيف السلع الأساسية على أنها «حساسة» أو إلى حمايتها بطرق أخرى، مما قد يعيق التجارة في السلع كبيرة الحجم (Mafa Chipeta). ووفقًا للمشاركين، فإن وضع السلع الغذائية الرئيسية على قائمة المنتجات الحساسة أو المستبعدة قد يكون له آثارًا مختلفة على الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، يمكن أن يتأثر الأمن الغذائي سلبًا، حيث أن تكلفة التجارة في هذه السلع ستكون أعلى وبالتالي، تقل وفورات الحجم (Mary Mwema).

وحيث كانت الحواجز التجارية موجودة دائمًا، فإن إدراج السلع الغذائية الرئيسية في القائمة لن يؤثر بالضرورة على الأمن الغذائي. واقترح أحد المشاركين أنه يمكن أن يحتفظ كل بلد بتعريفة بنسبة ٧ في المائة للأغذية التي ينتجها بكميات كافية، في حين أن السلع غير المنتجة في البلد المستورد يمكن أن تكون مؤهلة للإعفاء من الرسوم الجمركية (Victor Iwuoha).

3. تناول قضية التجارة غير الرسمية عبر الحدود في سياق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

شدد أحد المشاركين على أنه من الأهمية بمكان أولاً فهم كيفية تعريف مصطلحات مثل «التجارة عبر الحدود» والتجارة «الرسمية» مقابل التجارة «غير الرسمية» في مختلف البلدان الأفريقية، وكيفية تناول السياسة لهذه القضايا. يلزم أن يتم تعريف سياسات التجارة الوطنية والدولية التجارة عبر الحدود على مختلف المستويات، مع مراعاة عدة أمور من بينها، المواد الغذائية المنقولة عن طريق الحمل على الرأس والشاحنات والقطارات، وذلك لتناول قضية التجارة غير الرسمية بشكل مناسب (Eileen Omosa). في الواقع، ما قد يمنع إضفاء الطابع الرسمي الشامل على التجارة الزراعية في أفريقيا هو الافتقار إلى سياسة قارية تحكم قضايا التجارة غير الرسمية (Mary Mwema).

أشار المشاركون إلى أن التجارة غير الرسمية عبر الحدود تفرض تحديات كبيرة على التجار والشركات المحلية، ويُمكن أن تؤدي إلى منافسة غير عادلة مع الإمدادات الغذائية المحلية (Mary Mwema)، ولكنها أيضًا تعكس التكلفة العالية نسبيًا لممارسة الأعمال التجارية من خلال القنوات الرسمية (David Michael و Victor Iwuoha). ويمكن معالجة هذا الأمر بخفض هذه التكاليف في جميع البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (David Michael). تضمنت التوصيات الأكثر تحديدًا التحفيز وتعزيز التجارة الرسمية عبر الحدود إنشاء منصات تجارة رقمية متكاملة، والتي يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص للسلع الزراعية القابلة للتلف (Puff Ray Mukwaya) - ووضع أنظمة التتبع باستخدام الإشارات الجغرافية لتتبع السلع الزراعية (Mary Mwema).

رأى مساهمون آخرون ضرورة إنشاء مساحات كافية للتفاعل كشرط رئيسي لتسهيل التجارة، وقدموا توصيات مفصلة في هذا الشأن. التوصية الأولى: ينبغي خلق مساحات للتفاعل السياسي، وغالبًا ما يُنظر إلى الخطاب السياسي بشأن إغلاق الحدود والنقد المتكرر للمشترين أو البائعين من البلدان المجاورة على أنه عقبة تعترض بناء العلاقات التجارية (Thierry Lassalle و Mary Mwema). ويوفر إنشاء أطر تشاور مشتركة، مثل اللجنة المشتركة بين النيجر ونيجيريا، وإقامة علاقات بين الغرف التجارية الإقليمية المجاورة إطارًا للتفاهم المتبادل، والذي من شأنه أن يساعد في تحسين أداء الأسواق عبر الحدود. التوصية الثانية: ينبغي تعزيز المساحات المادية التي تُسهل التجارة في المنتجات الزراعية في شكل ممرات وأسواق تجارية. توفر المنصات التجارية دون الإقليمية وأسواق نصف الجملة مركزًا للتفاعل والتكامل بين نوعين من الاقتصادات لا ينسجمان عادةً: تساعد هذه المنصات على تركيز الإنتاج المبعثر لعدد كبير من المنتجين الأسريين، وتسمح لمشتري الجملة بالحصول على الإمدادات من شركات النقل الكبيرة ضمن جداول زمنية مربحة اقتصاديًا. توجد أمثلة ملموسة في أسواق نصف الجملة على طول الحدود بين النيجر ونيجيريا (في مناطق تاهوا وماراديي وزيندر وديفا)، التي أنشأتها حكومة النيجر بتمويل مشترك من عدة جهات من بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالة التنمية الفرنسية والبنك الدولي. أظهرت هذه الأسواق أن توافر البنية التحتية المناسبة يمكن أن تساعد في زيادة تدفق البضائع. علاوةً على ذلك، في جمهورية تنزانيا المتحدة ربطت أسواق نصف الجملة لبيع ذرة كيبايجوا وأرز مبارالي، التي تشارك في إدارتها حركة المزارعين MVIWATA (بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي) الإنتاج الزراعي بين الزراعة الأسرية ومراكز الاستهلاك الكبيرة (Thierry Lasalle).

© FAO/Pius Ekpei

المصادر التي شاركها المشاركون

منظمة الأغذية والزراعة. 2007.
Agricultural trade policy and food security in the Caribbean: structural issues, multilateral negotiations and competitiveness [على الإنترنت]. روما. [منقول بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2020].
www.fao.org/3/a1146e/a1146e00.htm

Houngbo, E.N.
2020. *L'intégration des échanges pour la sécurité alimentaire et nutritionnelle dans l'espace CEDEAO: Mythe ou réalité ?* [على الإنترنت]. Porto-Novo, Université Nationale d'Agriculture. [منقول بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2020].
http://assets.fsnforum.fao.org.s3-eu-west-1.amazonaws.com/public/discussions/contributions/Article%20R%C3%A9flexion_Int%C3%A9gration%20des%20%C3%A9changes%20dans%20l'espace%20CEDEAO_OK.pdf

Mwema, M.
2020. اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. في: You Dig? [على الإنترنت]. [منقول بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2020].
https://marymwema.wordpress.com/2020/05/30/the-african-continental-free-trade-area

Nkana, G.
2014. *MVIWATA na MASOKO kwa Wakulima Tanzania*. [مقطع فيديو]. [منقول بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2019].
www.youtube.com/watch?v=Pangd9vmaZY

اقتصاد النظم الزراعية والغذائية -التنمية الاقتصادية والاجتماعية
www.fao.org/fsnforum/ar ▸ fsn-moderator@fao.org
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO

CB0648AR/1/01.21

© الفاو، 2021